

إدلب

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مستقبل اتفاقية "سوتشي" حول إدلب والسيناريوهات المحتملة

ورقة تقدير موقف أعدها مركز الحوار السوري

الأربعاء ٢٣ محرم ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨/١٠/٣ م

جدول المحتويات:

٢	مقدمة.....
٢	ديناميكيات الصراع الممهدة للاتفاق.....
٣	بنود الاتفاق.....
٥	قراءة تحليلية للاتفاق وبنوده.....
٧	السيناريوهات المحتملة لتنفيذ الاتفاق.....
٧	١-التزام الأطراف ببنود الاتفاق:
٨	٢- التنفيذ الجزئي
٨	٣-عدم التزام الأطراف بالاتفاق:.....
٩	خاتمة:.....

مقدمة:

جاء اتفاق سوتشي المبرم بين الرئيسين التركي "رجب طيب أردوغان" و الروسي "فلاديمير بوتين" في ١٦ أيلول / سبتمبر الجاري، ليضفي طابعاً من الهدوء على منطقة إدلب وماحولها شمال غرب سوريا، بعد عدة أشهر من التصعيد الكلامي والإعلامي من قبل روسيا والنظام السوري، والتحشيد العسكري المتبادل بين ميليشيات النظام والفصائل العسكرية لقوى الثورة والمعارضة السورية.

ديناميكيات الصراع الممهدة للاتفاق:

قام النظام السوري على مدار قرابة شهرين بحشد قوات تابعة لميليشيات "سهيل الحسن"، وقوات "الطراميك"، ووحدات من الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري في مناطق السقيلية وكرناز والمغير شمال غرب حماة، وفي معسكر جورين غربي اللاذقية. بالمقابل، سارعت الفصائل العسكرية في الشمال السوري لتشكيل غرفة عمليات أبرز فصائلها "الجهة الوطنية للتحرير"، كانت أولى مهامها العمل على تحصين الجبهات الممتدة من مرتفعات جبل الأكراد شمال اللاذقية، إلى الخوين جنوب شرق إدلب، مروراً بسهل الغاب شمال غرب حماة^١.

كذلك، دفعت تركيا بتعزيزات عسكرية إلى نقاط المراقبة بريف حماة، مدعمة بأسلحة دفاعية وهجومية، كما عمدت إلى تسليح "الجهة الوطنية للتحرير" تحسباً لاندلاع مواجهة مع قوات النظام^٢. وأجرى قائد الجيش التركي الثاني لقاءات مع فيالق "الجيش الوطني السوري"، ودار الحديث عن تجهيز قرابة ٣٠ ألف مقاتل من أجل شن هجمات على مواقع في محافظة حلب، كرد على الهجوم الروسي على إدلب في حال حصوله، وأعلن الناطق الرسمي باسم "الجيش الوطني" عقب الاجتماع أنهم "لن يبقوا متفرجين في حال حصل هجوم على محافظة إدلب"^٣.

وشهد البحر المتوسط قبل أيام من التوصل إلى الاتفاق التركي - الروسي، تحشيدات لحلف شمال الأطلسي (الناتو) قبالة السواحل السورية، تضمنت سفناً حربية وفرقاطات تحمل صواريخ "توماهوك"، وغواصة نووية^٤.

على الصعيد السياسي، بذلت تركيا جهوداً متتابة لإيقاف حملة النظام المزمعة على إدلب؛ بدأتها بالحصول على تأييد لموقفها الداعي لرفض دخول النظام إلى إدلب وإيجاد حل سياسي للإشكاليات العالقة من قبل ٨ دول أوروبية في مجلس الأمن أبرزها بريطانيا وفرنسا وألمانيا^٥، فيما بدا وكأنه توظيف للمخاوف الأوروبية الناجمة عن تعرض دول الاتحاد الأوروبي لموجة لجوء قوية في حال حصول هجوم روسي، حيث هدد رئيس منظمة هيئة الإغاثة الإنسانية "IHH" المقررة من الحكومة التركية بفتح الطريق أمام اللاجئين السوريين إلى أوروبا، في حال لم تتحرك دول الاتحاد لمنع الهجوم على إدلب^٦.

^١ تركزت التحصينات على الخواصر الرخوة التي يمكن للنظام التقدم فيها كجبهات سهل الغاب حيث الطبيعة السهلية والمناطق المفتوحة، إضافة إلى الجبهات التي تمثل أهمية استراتيجية للروس تحديداً، كجبهات الساحل وريف جسر الشغور الغربي والجنوبي، حيث لا تكفي الطبيعة الجبلية والمعقدة لتلك المنطقة في الصمود في وجه حملات القصف الجوي الروسية الشديدة.

^٢ تقرير لوكالة رويترز حول الدعم التركي للجهة الوطنية للتحرير بالأسلحة <https://goo.gl/hprRbD>

^٣ تصريحات الناطق باسم "الجيش الوطني السوري" <https://goo.gl/U6Z88U>

^٤ تقرير عن وصول تعزيزات لـ "الناتو" إلى قبالة الساحل السوري <https://goo.gl/gRhGC4>

^٥ تركيا تحصل على تأييد ٨ دول أوروبية بمجلس الأمن <https://goo.gl/twwXKL>

^٦ تصريحات رئيس هيئة الإغاثة الإنسانية التركية <https://goo.gl/mqeZew>

كما استطاعت تركيا عزل الموقف الإيراني عن الروسي فيما يخص الهجوم على إدلب؛ ذلك على ذلك تأييد "حسن روحاني" لمقترح "أردوغان" حول وقف إطلاق النار خلال قمة طهران، وأيضاً تصريحات متلاحقة لمسؤولين إيرانيين حول صعوبة الوضع بإدلب، كان آخرها تصريحات المتحدث باسم الخارجية الإيرانية الذي أعلن موقف بلاده الصريح بعدم المشاركة في أي عملية بإدلب، وذلك قبيل انعقاد القمة الثنائية في سوتشي الروسية^٧.

إضافة إلى ذلك، هددت تركيا مراراً بأن هجوم روسيا على إدلب يعني إنهاء "مسار أستانة-سوتشي" الذي ترعاه أنقرة وموسكو وطهران، والذي بات يتصدر المشهد كبديل عن "مسار جنيف".

على الصعيد الداخلي التركي، قامت الحكومة بحركة تهدف إلى التعبئة الداخلية ضد النظام السوري، من خلال الكشف عن العملية التي نفذتها الاستخبارات التركية بقبضها على مدير تفجيرات الريحانية في ولاية هاتاي "يوسف نازيك"، والذي اعترف بأنه أقدم على فعلته بتنسيق مع أجهزة مخابرات النظام السوري^٨. وتبرز أهمية اعترافات "نازيك" حول تورط النظام السوري في التفجيرات التي أودت بحياة أكثر من ٥٠ مواطناً تركياً، بأنها جاءت في وقت تعالت فيه بعض أصوات المعارضة التركية المطالبة للحكومة بحل ملف إدلب بالتنسيق مع النظام السوري وإعادة العلاقات معه^٩.

بنود الاتفاق:

يتضمن الاتفاق الحفاظ على منطقة "خفض التصعيد" الخاصة بإدلب ونقاط المراقبة التركية وتحصينها، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح بعمق ١٥-٢٠ كليومتر، بالإضافة إلى سحب الأسلحة الثقيلة من المنطقة المنزوعة السلاح بموعد أقصاه ١٠ تشرين الأول / أكتوبر، وإخراج "الجماعات الراديكالية" من المنطقة بحلول ١٥ تشرين الأول.

ويشترط الاتفاق أن تتعهد روسيا بضمان بقاء الوضع على حاله في محافظة إدلب وتجنّب أي هجوم، كما سيتم استعادة عمل الطرقات الدولية "M4" و "M5"، وهي طرق حلب - دمشق، و اللاذقية - حلب، والتأكيد على "مكافحة الإرهاب" في سوريا بكافة أشكاله^{١٠}.

وأصدرت الخارجية التركية عقب توقيع الاتفاق بياناً توضيحياً، أكدت فيه أن خريطة السيطرة في محافظة إدلب لن تتغير، وأن روسيا ستتخذ تدابير لمنع هجوم النظام السوري على إدلب، وأن الخامس عشر من تشرين الأول / أكتوبر هو الموعد النهائي لخروج الأسلحة الثقيلة من المنطقة منزوعة السلاح في حين سيبقى المدنيون فيها وسيتم إخراج من وصفهم البيان بـ "المجاميع الإرهابية"، كما أشار بيان الخارجية إلى أن الطرقات الدولية بين حلب ودمشق، وحلب اللاذقية سيتم فتحها قبل نهاية العام الجاري^{١١}.

^٧ تصريحات للرئيس إيران "حسن روحاني" عقب قمة طهران يؤكد فيها الاتفاق على وقف إطلاق النار بإدلب <https://goo.gl/JukLYC> ، وتصريحات الناطق باسم الخارجية الإيرانية التي يعلن فيها عدم مشاركة بلاده بأي عملية عسكرية على إدلب قبل قمة سوتشي <https://goo.gl/oa7GHq> .

^٨ اعترافات "يوسف نازيك" <https://goo.gl/J9dJPP> .

^٩ تصريحات "كلتشدار أوغلو" زعيم المعارضة التركية ورئيس حزب الشعب الجمهوري ودعوته للحكومة بالحوار مع النظام السوري لحل ملف إدلب، زعيم المعارضة التركية: الأسد ربح الحرب وعلى أردوغان التفاوض معه.

^{١٠} ورقة مسربة لبنود اتفاق سوتشي بين تركيا وروسيا حول إدلب <https://goo.gl/7AJKsD> .

^{١١} بيان الخارجية التركية التوضيحي حول اتفاق سوتشي <https://goo.gl/13aBwa> .

وأكدت تركيا أن "المعارضة المعتدلة" ستحافظ على المواقع التي تتموضع فيها حالياً، كما رفضت محاولات القضاء عليها و"وسمها بالإرهاب"، معتبرة أن بقاءها في العملية السياسية ضروري ومهم، كما أشار الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" أن بلاده ستجري دوريات مشتركة بالتنسيق مع روسيا في حدود المنطقة منزوعة السلاح^{١٢}.

ويقدر طول المنطقة المنزوعة السلاح بحدود ٢٤٠ كليومتر، ويعرض يتراوح بين ١٥ - ٢٠ كيلومتر، وبحسب المعطيات المتوفرة فإنها ستكون في مناطق سيطرة الفصائل العسكرية لقوى الثورة والمعارضة السورية، كما أن الدوريات المشتركة بين روسيا وتركيا ستكون في حدودها، في حين تصر روسيا على أن تدخل المنطقة عند اللزوم للتفتيش، وترفض تركيا والجهة الوطنية للتحرير هذا الطلب، ويبدو أن روسيا قد غضت النظر عن هذا المطلب حالياً، لكن من غير المستبعد أن تتذرع روسيا لاحقاً بوجود أسلحة ثقيلة داخل المنطقة منزوعة السلاح لتصر من جديد على إجراء دوريات داخلها^{١٣}.

وتوصل الوفدان العسكريان التركي والروسي من خلال المباحثات إلى تحديد الأسلحة الثقيلة الواجب نزعها من المنطقة العازلة، وتتمثل في أربعة أنواع وهي: الهاون، الدبابات، المدفعية الثقيلة، راجمات الصواريخ، في حين يسمح بالبقاء على الرشاشات الثقيلة من عيار ٢٣ ملم، ١٤,٥ ملم و١٢,٧ ملم، بالإضافة إلى مدفع عيار ٥٧، وقواعد الصواريخ المضادة للدروع^{١٤}.

واعتبرت روسيا من جانبها أن إنشاء منطقة "منزوعة السلاح" ليس حلاً نهائياً، وإنما خطوة مرحلية وضرورية بالنسبة "للتسوية في سوريا"، دون التطرق إلى ماذا ستتضمنه المرحلة التالية بعد الاتفاق^{١٥}.

وتحدثت مصادر روسية عن السماح لمؤسسات النظام السوري بالعودة إلى المنطقة بموجب الاتفاقية خلال مهلة أقصاها نهاية العام الحالي، بالإضافة إلى إمكانية تسيير دوريات روسية - تركية مشتركة بين حلب وإدلب^{١٦}.

ونفى مسؤولون في الجبهة الوطنية للتحرير أن يكون هناك عودة لمؤسسات النظام إلى الشمال السوري بموجب الاتفاق، أو وجود بند بالاتفاق ينص على دخول الشرطة الروسية إلى الطرقات الدولة في "المناطق المحررة"^{١٧}.

وربطت تصريحات تركية بين "اتفاق سوتشي" وبين "دفع العملية السياسية" بسوريا، وتسريع الحل السياسي، وإيجاد حل تفاوضي للأزمة السورية^{١٨}.

وشهدت الأيام القليلة الماضية بعض الانسحابات لآليات ثقيلة للنظام السوري، حيث انسحبت من مدينة محردة مدافع وراجمات صواريخ بالإضافة إلى دبابات وعربات مدرعة، كما تراجعت قرابة ٥ دبابات من محور كرناز -المغير باتجاه مدينة

^{١٢} تصريحات الرئاسة التركية حول حفاظ المعارضة المعتدلة على مواقعها في شمال سوريا <https://goo.gl/Qj5MmF>.

^{١٣} الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يؤكد تسيير دوريات مشتركة مع روسيا في حدود المنطقة منزوعة السلاح <https://goo.gl/Qj5MmF>.
^{١٤} بحسب المعلومات من مصادر مطلعة فإن تركيا أبلغت الفصائل العسكرية في الشمال أن المنطقة منزوعة السلاح ستكون في مناطق سيطرتهم فقط، في حين أن مسألة السماح للدوريات المشتركة بين تركيا وروسيا بالدخول للمنطقة العازلة تم رفضها من قبل أنقرة والجهة الوطنية للتحرير.

^{١٥} تقرير عن البنود التنفيذية الأولية المتفق عليها بين روسيا وتركيا <https://goo.gl/6HcW5U>.

^{١٦} تصريحات لوزير الخارجية الروسية لافروف حول مرحلة اتفاق سوتشي <https://goo.gl/m4tHSY>.

^{١٧} تصريحات نقلتها صحيفة الوطن المالية للنظام منسوبة لمصادر دبلوماسية روسية تتحدث عن تضمن الاتفاق لبند عودة مؤسسات الدولة لإدلب مع نهاية العام <https://goo.gl/bmqb52>.

^{١٨} تصريحات لمسؤول إعلامي في الجبهة الوطنية للتحرير حول المسألة <https://goo.gl/XKbTqj>.

^{١٩} تصريحات مندوب تركيا في الأمم المتحدة وربطه بين اتفاق سوتشي والعملية السياسية <https://goo.gl/2RjGtV>.

السقيلية، في حين رفضت الفرقة الرابعة إخلاء مواقعها في جورين والسقيلية، وبقيت محتفظةً بأماكن وجودها وأسلحتها الثقيلة^{١٩}.

قراءة تحليلية للاتفاق وبنوده:

حددت تركيا مصالحها في ملف إدلب بعدة نقاط، أولها تجنب "كارثة إنسانية"، ستعرضها لموجة لجوء جديدة قد تزيد من معاناتها الداخلية في ظل حالة التضخم التي تشهدها البلاد^{٢٠}، فضلاً عن أن تركيا لا ترغب بدخول ميليشيات النظام إلى إدلب ومحيطها، الأمر الذي سيؤدي إلى خروج هذه المنطقة عن سيطرة "فصائل المعارضة المعتدلة" المتحالفة معها، لأن في ذلك إضعافاً لتأثير تركيا على مسار الحل السياسي^{٢١}، إضافة إلى أن ادلب تعتبر الخط الدفاعي الأول عملياً عن مناطق درع الفرات وغصن الزيتون ذات الأهمية الاستراتيجية لمنع إنشاء "إقليم انفصالي" وفق اعتبارات تركيا، وبدا ذلك واضحاً من خلال التصريحات التركية التي ربطت مراراً وتكراراً بين محافظة إدلب وبين أمنها القومي، خاصة وأن "قوات سورية الديمقراطية-قسد" دخلت بمفاوضات جديدة مع النظام السوري للتفاهم حول كيفية إدارة المعركة^{٢٢}، وقد التحق فعلياً عشرات من عناصر "وحدات حماية الشعب" الفارين من عفرين بمعسكرات تابعة لقوات النظام في ريف اللاذقية تمهيداً للهجوم^{٢٣}.

وقد حقق الاتفاق الجديد مهلة إضافية لتركيا من أجل حلحلة الملفات العالقة، والعمل على سحب الذرائع الروسية المتمثلة بإنهاء "التنظيمات المصنفة إرهابية"، كما حصلت من خلاله على إقرار روسي رسمي بتعزيز نقاط المراقبة الـ ١٢ المنتشرة في المنطقة، وسيصبح المكسب أكبر إذا ما صادقت الأمم المتحدة على ذلك، حيث سيتحول الوجود التركي في شمال سوريا إلى وجود شرعي حائز على موافقة دولية، ويبدو أن النقطة الأخيرة من أكبر المكاسب التي يمكن لأنقرة أن تحققها من الاتفاق، وسيفوت على روسيا أو أي طرف دولي آخر مطالبته بالخروج لاحقاً من الأراضي السورية بحجة أن "بقاءها غير شرعي"^{٢٤}.

بالمقابل، حقق الاتفاق لروسيا جزءاً مهماً من مصالحها، على اعتبار أنه سيبعد "التنظيمات الراديكالية" التي تعتقد موسكو أنها تقف وراء استهداف مطار حميميم عن طريق الطائرات بدون طيار، بالإضافة إلى أن مسألة إبعاد السلاح الثقيل مسافة ١٥ أو ٢٠ كيلومتر سيفقد الفصائل العسكرية قدرتها على استهداف مواقع حساسة؛ والحديث هنا عن مطار حماة العسكري ومدرسة المجنزرات والقرداحة، وأيضاً فإن المفاوضات حول شروط الاتفاق قد تتيح للشرطة العسكرية الروسية إجراء دوريات مشتركة في المنطقة المنزوعة السلاح مما يعني المزيد من إجراءات الضمان للحفاظ على سلامة قاعدتها الجوية بريف اللاذقية^{٢٥}.

^{١٩} تقرير عن انسحابات لاليات ثقيلة لقوات النظام من ريف حماة <https://goo.gl/21jxDh>.

^{٢٠} تحذيرات تركية من وقوع كارثة إنسانية في حال الهجوم على إدلب <https://goo.gl/SwxDYi>.

^{٢١} أردوغان يؤكد على أهمية حفاظ "المعارضة السورية المعتدلة" على مواقعها، وضرورة ذلك للعملية السياسية <https://goo.gl/c7f8p3>.

^{٢٢} تقرير عن المفاوضات بين مجلس سوريا الديمقراطية (واجهة سياسية لوحدات الحماية الكردية)، وبين النظام السوري <https://goo.gl/v1qMCq>.

^{٢٣} تقرير لوكالة الأناضول التركية الرسمية عن انخراط عناصر من "وحدات الحماية" في معسكرات للنظام بريف اللاذقية <https://goo.gl/BZFega>.

^{٢٤} تصريحات لفرنسا تؤكد سعي تركيا للحصول على تأييد دولي لإتفاق إدلب في مجلس الأمن <https://goo.gl/7ZwCw8>.

^{٢٥} تصريحات لوزارة الدفاع الروسية حول استهداف قاعدة حميميم بطائرات بدون طيار <https://goo.gl/o3Miw3>.

وضمنت روسيا بموجب الاتفاقية إعادة تشغيل الطريق الدولي الواصل بين العاصمتين التجارية والسياسية حلب ودمشق، بالإضافة إلى فتح طريق حلب - اللاذقية، وهما طريقان تجاريان هامان لعبور البضائع من أوروبا وتركيا إلى الخليج العربي مروراً بسوريا، مما سيحقق عائداً مالياً مهماً لخزينة النظام السوري من جراء الرسوم التي ستتم جبايتها، خاصة وأن روسيا تمكنت قبل عدة أشهر من الوصول إلى معبر نصيب، وفتحت أجزاء مهمة من الطريق الدولي دمشق - درعا بعد خروج الفصائل العسكرية من الغوطة الشرقية ومدينة حرستا، بالتالي لم يبق من طريق حلب - دمشق - درعا، سوى المسافة الممتدة من أعزاز شمال حلب، حتى مورك شمال حماة، في حين أن طريق حلب اللاذقية سيصبح جاهزاً للعمل بعد تنفيذ الاتفاقية^{٢٦}.

وفي حال كان الحديث عن عودة مؤسسات النظام إلى الشمال السوري تحت مسمى "مؤسسات الدولة" صحيحاً، فستضمن روسيا بذلك عودة السلطة الشكلية للنظام إلى المنطقة، مما سيتيح لها الإشراف على إدارة المنطقة، والاستفادة من العائدات المالية وخاصة للمعابر الحدودية .

ويبدو أن الاتفاق بين روسيا وتركيا حول الوضع في إدلب، وتجنب العمليات العسكرية التي ستكون مزعجة لأنقرة، قد حقق لموسكو أيضاً استمرار مسار أستانة، الذي منح روسيا قدراً كبيراً من المساحة للمضي قدماً في تطبيق رؤيتها للحل السياسي، على عكس مسار جنيف، حيث تتلخص الرؤية الروسية بتعديل الدستور ثم إجراء انتخابات، دون الإصرار على إنشاء هيئة حكم إنتقالية أولاً، كما كان منصوباً عليه بقرارات جنيف ١ والقرار ٢٢٥٤ ، وهذا ما كان ليحدث بطبيعة الحال لولا وجود الشريك التركي صاحب التأثير على المعارضة السورية. ويظهر ذلك جلياً من خلال رعاية أنقرة لوفد قوى الثورة السوري الموحد إلى أستانة، وإشرافها على تحويل قيادته من ضابط عسكري إلى شخصية سياسية، والمقصود هنا استبدال العقيد أحمد بري بالدكتور أحمد طعمة رئيس الحكومة السورية المؤقتة السابق، وحضور الوفد بقيادته لمؤتمر سوتشي بنسخته الأولى والثانية، حيث أصبحت اللقاءات في "سوتشي" الروسية لها رمزية بالحل السياسي الخاص في سوريا، ولعل هذا هو الدافع خلف تأجيل الموافقة الروسية على عقد اتفاقية تتعلق بإدلب من مؤتمر "طهران" إلى مدينة "سوتشي"^{٢٧}.

ومن غير المستبعد أن تستغل روسيا أي خلل بتنفيذ أنقرة لالتزاماتها، وتسعى لفرض واقع جديد لاحقاً، خاصة وأن مسألة إبعاد "التنظيمات الراديكالية" المنصوص عليها في بنود الاتفاق والتي ستتكلّف تركيا بها، تبدو مهمة ليست سهلة، وقد عبرت بعض هذه التنظيمات عن رفضها للاتفاق^{٢٨}، كما أن تصريحات الخارجية الروسية وإشارتها إلى أن هذه المرحلة مؤقتة تركت الباب موارباً لكافة الاحتمالات المستقبلية^{٢٩}.

^{٢٦} تقرير لصحيفة الشرق الأوسط عن بحث فتح الطرقات الدولية في مؤتمر أستانة ٩، وأهمية الطرقات بالنسبة للنظام وروسيا <https://goo.gl/kNYN2m>.

^{٢٧} رئيس وفد قوى الثورة إلى أستانة "أحمد طعمة" يؤكد أن تركيا هي الوحيدة المخولة بتقديم أسماء عن المعارضة إلى ديمستورا من أجل المشاركة في اللجنة الدستورية <https://goo.gl/777QXJ>.

^{٢٨} بيان لتنظيم "حراس الدين" المباع لتنظيم القاعدة يعلن فيه رفضه لمؤتمر سوتشي وعدم التزامه به <https://goo.gl/irvEh8>.
^{٢٩} (مرجع مكرر) تصريحات لوزير الخارجية الروسية لافروف حول مرحلة اتفاق سوتشي <https://goo.gl/m4tHSY>.

وعلى أية حال، فإن حصول مواجهات عسكرية بين تركيا وفصائل الجيش السوري الحر المتحالفة معها من جهة، والتنظيمات المصنفة على قوائم الإرهاب كـ "هيئة تحرير الشام" و "حراس الدين" والمقاتلين الأجانب القوقاز والأوزبك، قد يكون أمراً جيداً بالنسبة لروسيا، على اعتبار أنه سيوفر عليها المواجهة ويضعف جميع الأطراف.

السيناريوهات المحتملة لتنفيذ الاتفاق:

(١) التزام الأطراف ببنود الاتفاق:

حددت الأطراف الدولية الضامنة موعد الخامس عشر من شهر تشرين الأول / أكتوبر، كموعداً لسحب العناصر المتطرفة من المنطقة منزوعة السلاح، وشهدت الأيام الماضية بعض الانسحابات للأسلحة الثقيلة من قبل ميليشيات النظام السوري من مناطق كرناز - المغير - سقيلية، لكن لا تزال القوة الأكبر متمركزة في معسكر جورين ومدينة سقيلية وفي ريف اللاذقية الشمالي، وبالمقابل فقد تحدث الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" عن بدء انسحاب "العناصر المتطرفة" من المنطقة تنفيذاً لبنود الاتفاقية، إلا أن المعطيات الميدانية لا تشير بعد إلى حدوث تحركات حقيقية على الأرض من طرف تلك التنظيمات.^{٣٠}

وفي حال قدرة الدول الضامنة على تنفيذ التزاماتها، والدفع بمختلف الأطراف المتموضعة على الأرض للالتزام ببنود الاتفاقية، فإن المنطقة لن تشهد عمليات عسكرية، وستتحول الجهود إلى إيجاد حل نهائي للتنظيمات المصنفة على قوائم الإرهاب وخاصة "هيئة تحرير الشام" بعد انسحابها من المنطقة منزوعة السلاح، وأيضاً ترتيب آلية لحل مسألة المقاتلين الأجانب.

وإلى الآن، لا توجد معلومات واضحة حول الآلية التي ستعمل بها الطرق الدولية الواصلة بين حلب - دمشق، وحلب - اللاذقية، لكن التصريحات التركية الرسمية أكدت أن الطريقتين سيعملان قبل نهاية العام الحالي.

وتدل التصريحات الروسية والتركية على أنه في حال تحقيق الاستقرار في منطقة إدلب، فإن الجهود ستتحول لمواجهة "الكيان الانفصالي" شمال شرق سوريا، الذي أعلن في السادس من شهر أيلول الحالي عن "إدارة ذاتية مشتركة"، حيث تبدو موسكو أقرب لرؤية أنقرة فيما يتعلق بوحدة الأراضي السورية من واشنطن، كما يلتقي الطرفان على عدم الترحيب بالدور الأمريكي في منطقة شرق الفرات.^{٣١}

ومن المرجح أن تستكمل الأطراف الضامنة لأستانة مسارها، والتركيز هذه المرة سيكون على العملية السياسية أكثر من التفاصيل الميدانية، في ظل توافق تركيا وروسيا وإيران على المضي في مسار اللجنة الدستورية، وإجراء انتخابات، لاسيما أن هذه الرؤية أيضاً تحظى بتأييد الولايات المتحدة، وقد عبر عن ذلك مؤخراً المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا "جيمس جيفري"^{٣٢}.

^{٣٠} تصريحات الرئيس التركي لوكالة رويترز حول بدأ انسحاب "الجماعات المتطرفة" من المنطقة منزوعة السلاح <https://goo.gl/xnPZz3>.

^{٣١} وزير الخارجية الروسي يؤكد أن الخطر الأكبر في سوريا يكمن شرق الفرات <https://goo.gl/aRPk3U>.

- أردوغان يعتبر أن المشكلة الأكبر في سوريا هي شرق الفرات <https://goo.gl/sKLCuS>.

- تصريحات لأردوغان تؤكد نيتهم التوسع بالعمليات العسكرية إلى شرق الفرات <https://goo.gl/Qr81Ep>.

^{٣٢} إيران والولايات المتحدة تنضم إلى الدول الموافقة على عملية سياسية تبدأ بإقرار دستور، ثم انتخابات <https://goo.gl/3uFioW>،

<https://goo.gl/biiAPf>.

وفي حال تم تثبيت حالة وقف إطلاق النار والمضي قدماً في تنفيذ اتفاقية إدلب، والتقدم في مسار الحل السياسي المتمثل باللجنة الدستورية، فإن ملف إعادة الإعمار، وتسهيل عودة اللاجئين السوريين سيكون على الطاولة، إلا أن تقدم هذا الملف مرتبط بمدى تحقيق خطوات ملموسة في هدنة إدلب، والعمل على الانتقال السياسي^{٣٣}. وفي ظل الإصرار التركي على عدم مغادرة "فصائل المعارضة المعتدلة" لمواقعها، فستكون مهمة ضبط الأمن الداخلي واقعة على عاتقها، وسيتم العمل تدريجياً على دمج عشرات الآلاف من المنضوين في تل الفصائل ضمن مؤسسة الجيش السوري بعد تبلور الحل النهائي في البلاد.

(٢) التنفيذ الجزئي:

من الممكن أن تنفذ بعض البنود وليس كلها بحلول الموعد النهائي المحدد لها، كأن تلتزم الفصائل الموافقة على الاتفاقية (الجمعة الوطنية للتحرير - جيش العزة)^{٣٤} بسحب الأسلحة الثقيلة من المنطقة المنزوعة السلاح، وترفض بعض قطاعات "هيئة تحرير الشام" التنفيذ، أو أن يمتنع فصيل "حراس الدين" على مغادرة مواقعه في جبل الأكراد، كما أن قضية فتح الطرقات الدولية قد لا تتم ببساطة، خاصة وأن هناك ملامح لإصرار غربي وأمريكي على عدم تحقيق النظام لأي واردات اقتصادية قبل الانتقال السياسي^{٣٥}. وعلى الأرجح فإن تركيا ستعمل على كسب المزيد من الوقت لتحقيق كامل الالتزامات، ومن المستبعد أن تلجأ روسيا لشن عملية عسكرية في ظل التعزيزات التركية المستمرة، مع بقاء إمكانية لضربات جوية وتصريحات تهديدية روسية، ويبدو هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً.

(٣) عدم التزام الأطراف بالاتفاق:

قد تعتبر الدول الضامنة وخاصة روسيا أن الاتفاق مناوراً مؤقتة فرضت معطيات ميدانية وسياسية معينة، وبالتالي ستسعى الاستفادة من بعض الذرائع لإعادة التصعيد مجدداً لتحقيق المزيد من المكاسب الميدانية والسياسية. وأيضاً بالمقابل فإن بنود الاتفاق تحمل في طياتها العديد من المطبات والصعوبات، وبالتحديد الالتزامات التي تعهد بها الجانب التركي، فلا مؤشرات حقيقية للآن تدل على رغبة التنظيمات المصنفة إرهابياً بالتجاوب مع الاتفاق، على العكس من ذلك فقد سارعت كل من "حراس الدين" و "جبهة أنصار الدين" إلى رفضه، ولا يزال موقف "هيئة تحرير الشام" ضبابياً مع تلميحات من قيادات بارزة بأنها لن تلتزم بمقررات "سوتشي"^{٣٦}. كما أن البنود الجديدة التي تكشف مؤخراً، والحديث عن إقتصار المنطقة المنزوعة السلاح على مناطق سيطرة فصائل الشمال، والخلاف حول دخول الشرطة العسكرية الروسية إلى داخلها لإجراء دوريات مشتركة مع تركيا^{٣٧} وحالة الغموض النسبي المحيطة بالبنود ووجود تأويلات مختلفة بين تركيا وروسيا والنظام حول آليات التنفيذ،

^{٣٣} الاتحاد الأوروبي يشترط تنفيذ اتفاق إدلب، والانتقال السياسي من أجل المشاركة في إعادة الإعمار <https://goo.gl/iJQAVG> ، وأيضاً المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا اعتبر أن تحقيق الانتقال السياسي شرط في دعم إعادة الإعمار <https://goo.gl/biiAPf> .

^{٣٤} وقد أعلن فصيل "جيش العزة" مؤخراً عن عدم قبوله لاتفاق سوتشي بعد ظهور بنوده المتعلقة بكون المنطقة العازلة كلها ستقتطع من مناطق المعارضة، أنظر: "جيش العزة" يرفض اتفاق سوتشي ويعرض تفاصيل جديدة حوله.

^{٣٥} حوار مع المبعوث الأمريكي إلى سوريا "جيمس جيفري" يتضمن تأكيداً على أن النظام مفلس اقتصادياً، وأنهم لن يساعدوه قبل أن يستجيب للحل السياسي <https://goo.gl/6JNa6P> .

^{٣٦} تصريحات لقياديين في هيئة تحرير الشام <https://goo.gl/ivXwgm> .

^{٣٧} معلومات أفادت بها مصادر مقربة من الفصائل العسكرية.

والحديث من طرف النظام عن إمكانية عودة مؤسساته للعمل، وترك مناقشة القضايا التفصيلية للجان عسكرية مختصة، كلها عوامل قد تؤدي إلى تبدل في مواقف "المعارضة المعتدلة" من الاتفاقية، لأنها ستكون مهددة بخسارة خطوط رباطها وتحصيناتها بالقرب من نقاط التماس مع قوات النظام السوري، فضلاً عن مواقعها في الشمال السوري عموماً.

وعلى أية حال، فإن عدم الالتزام باتفاق "سوتشي" من قبل الأطراف الضامنة، لا يعني بالضرورة أن البديل هو الحملة الروسية الشاملة، فلا تزال العوامل التي دفعت روسيا لترجيح القبول بتوقيعها للتفاهم متوفرة، سواء من ناحية الوجود العسكري التركي في المنطقة ورفض أنقرة للعملية العسكرية، و تجنب الميليشيات الإيرانية المشاركة لإغضاب تركيا التي ستصبح رثة إيران بعد رفض تركيا للانضمام للعقوبات الأمريكية عليها، ونقص العنصر البشري لقوات النظام، والرفض الدولي للعملية على الطريقة الروسية، وخاصة دول حلف شمال الأطلسي للحملة .

خاتمة:

من خلال استعراض بنود الاتفاق يبدو أن روسيا حققت مكاسب إقتصادية وعسكرية مهمة ، وذلك كبديل عن عملية عسكرية، كما أن تركيا ضمنت تعزيز نقاط مراقبتها في الشمال السوري بشكل مبدئي، وستجعل وجودها أكثر شرعية في حال حصولها على تأييد من مجلس الأمن للاتفاقية التي تنص صراحة على "تعزيز نقاط المراقبة التركية"، حيث يتجه ملف إدلب ليكون ملفاً دولياً مرتبطاً بالملف السوري عموماً، فعلى الرغم من أن تركيا وروسيا هما أبرز اللاعبين، فإن المسألة باتت تحظى باهتمام دولي كبير، وخاصة من الاتحاد الأوروبي حيث ستستضيف اسطنبول في شهر تشرين الأول / أكتوبر قمة رباعية (فرنسية – ألمانية – تركية – روسية)، لبحث ملف إدلب^{٣٨}، وتعكس تصريحات المسؤولين الأتراك الأخيرة حول ادلب مدى أهميتها للأمن القومي التركي، الأمر الذي يُذكر بأزمة جزيرة قبرص^{٣٩}، وتدخّل تركيا العسكري فيها على الرغم من معارضة حلفاءها في حلف شمال الأطلسي، حيث لعبت تركيا على تناقضات المصالح الدولية، ورغبة السوفييت في إحداث صدع داخل حلف شمال الأطلسي في ذلك الوقت.

وعلى المستوى المحلي، يبدو أن الفصائل العسكرية في الشمال ستخسر ورقة قوة مهمة، تتمثل في صعوبة استهداف مواقع حساسة للنظام وروسيا، كقاعدة حميميم ومطار حماة ومدرسة المجنزرات وتجمع قوات النظام في سقيلبية، وذلك بسبب إبعاد سلاحها الثقيل لمسافة تزيد عن ٢٠ كيلومتر، يضاف إلى ذلك أن احتمال دخول الشرطة العسكرية الروسية إلى المنطقة المنزوعة السلاح وتجوّلها بداخلها (في حال عادت روسيا للإصرار عليه) يحمل في طياته تهديدات بخسارة الفصائل لمواقعها الحصينة التي استغرق إعدادها أكثر من ٤ أشهر بما فيها من خنادق وأنفاق، فضلاً عن إمكانية أن يكون ذلك مجرد تكرار للطريقة الروسية الكلاسيكية في القضم التدريجي للأرض كما حصل في المناطق السورية الأخرى، إلا أن الفصائل العسكرية في نهاية المطاف قد تفضل الالتزام بالاتفاقية لتجنب السكان البالغ عددهم أكثر من ٣,٥ مليون نسمة هجمات روسية تهدد

^{٣٨} إعلان "أردوغان" و "ميركل" عن قمة اسطنبول <https://goo.gl/KEfBrr>

^{٣٩} وقد استذكر عدد من الكتاب والباحثين موضوع قبرص في معرض حديثهم عن مصير ادلب، أنظر مثلاً: إدلب على طريق القبرصة بمعركة أو من دونها - شمال سوريا وشمال قبرص... تشاؤه التاريخ والمصير؟.

حياتهم وتندر بكارثة إنسانية، خاصة وأن البنود تتيح لها إبقاء أسلحة كافية لصد أي هجوم بري في حال وقوعه مثل الصواريخ المضادة للدروع والرشاشات الثقيلة، مع إمكانية التعزيز بال سلاح الثقيل للمنطقة في أي وقت يتم فيه خرق الاتفاق^{٤٠}.

ومن المرجح أن تتمكن تركيا من تنفيذ قسم من التزاماتها الخاصة التي تعهدت بها، مع بقاء العديد من العقوبات والمطبات، وستعول أنقرة في ذلك على تأثيرها الكبير على "فصائل المعارضة المعتدلة"، ووجودها العسكري المتزايد بالمنطقة، مما سيسمح لها التعامل بالقوة الناعمة أو الخشنة مع أي جهة معطلة، خاصة وأن الأمر قد يقتصر على تنظيمات محددة تشكل حجر عثرة أمام الاتفاقيات، وقد تحدثت تقارير غربية عن وجود تأييد لدى بعض قيادات "هيئة تحرير الشام" للخطة التركية، مما يعني أنه لا معارضة واضحة من عموم "الهيئة" للاتفاق^{٤١}.

وعلى الجانب الآخر، فإن ردّ الفعل الروسي في مختلف السيناريوهات المتوقعة غالباً سيرتبط بمدى قناعة موسكو بأنها حققت مكاسب هامة ميدانية وسياسية متعلقة بتقديم رؤيتها للحل السياسي في سوريا، بالإضافة إلى الحصول على مواقف أكثر ليونة من تركيا والاتحاد الأوروبي فيما يخص إعادة الإعمار، وإلا فقد تعود روسيا إلى التلويح بورقة العملية العسكرية من جديد، والتصعيد الجزئي بهدف تطوير مكاسبها، مُتدَرِّعة بأي خلل قد يحصل في الالتزامات التركية، وبالأخص ملفّ "التنظيمات الإرهابية" و "المقاتلين الأجانب"، و سبق لروسيا أن أنهت اتفاقية خفض التصعيد في درعا ونفذت عمليات عسكرية فيها .

وطالما أن مسألة تحديد المنطقة المنزوعة السلاح، وتفاصيل تنفيذ الاتفاق أحييت إلى لجان تركية وروسية مختصة، فهذا يعني أن باب التفاوض على إنجاز التفاصيل الدقيقة لا يزال مفتوحاً، الأمر الذي يلقي على عاتق الفصائل العسكرية لقوى الثورة والمعارضة السورية مسؤولية الضغط لتحقيق أعلى مكاسب ممكنة أثناء التنفيذ، كالإصرار على عدم دخول الشرطة الروسية إلى المنطقة المنزوعة السلاح، والتمسك بعدم مغادرة فصائل المعارضة المعتدلة لمواقعها تحت أي ظرف، وعدم الاكتفاء بنشوة تجنيب إدلب الهجوم الروسي مؤقتاً، كما أنه يجب أخذ تصريحات النظام وروسيا عن أن الاتفاقية مؤقتة ولا بديل عن عودة كامل الأراضي إلى "سلطة الدولة" على محمل الجد من طرف الفصائل العسكرية، وبالتالي الاستمرار في إنشاء خطوط الدفاع وعدم الاكتفاء بخط واحد، لأن ذلك سيصعب من مهمة روسيا والنظام باقتحام المنطقة لاحقاً.

^{٤٠} بحسب مصدر عسكري في الجبهة الوطنية للتحرير فإن مدفع ٥٧ والرشاشات الثقيلة وقواعد الصواريخ المضادة للدروع ستبقى في المنطقة المنزوعة السلاح، وهي أسلحة كافية لصد أي هجوم، كما أنه يمكن توزيع الراجمات والمدافع والدبابات على جبهات القتال خلال ساعات بسيطة.

^{٤١} تقرير لموقع "ميدل إيست" البريطاني حول مساعي تركيا للتفاهم مع قيادات في هيئة تحرير الشام على تنفيذ الاتفاق <https://qoo.gl/ZUZ8b1>.